CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

UNCTAD/PRESS/PR/2006/007*

9 May 2006

دراسة للأونكتاد تخلص إلى أنه من الممكن التغلب على المصاعب التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني

التوصية بتدابير إصلاحية موجهة نحو التنمية، مع التشديد على الإغاثة والمعونة "غير المشوهة"، والاستعدادات لإقامة الدولة

تبين دراسة جديدة للأونكتاد أن تدهور الأداء الاقتصادي الفلسطيني وتردي الأوضاع المعيشية في ظل قيود أصبحت أكثر حدة وكثافة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 2000 قد أصابا الفلسطينيين بالإحباط نتيجة لارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وأضرا بحكومة السلطة الفلسطينية الضعيفة أصلاً.

وتوصي الدراسة التي جاءت تحت عنوان "الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: "المعونة والتنمية وتكوين الدولة" بأن تعمل السلطة الفلسطينية على تكملة الاستجابات الطارئة القصيرة الأجل بعمليات تخطيط وسياسات طويلة الأجل تركز على الحد من الفقر وعلى نمو العمالة؛ وبأن تحاول استخدام المعونة الأجنبية التي تمس الحاجة إليها بطريقة "غير مشوهة" لا تعزق النمو الاقتصادي في المستقبل ولا تبقي السكان معتمدين على مثل هذه المساعدة؛ وأن تحاول فلسطين التحول بعيداً عن الاعتماد الاقتصادي الشديد على إسرائيل؛ وأن تقوم السلطة الفلسطينية بإنشاء المؤسسات الفعالة والشفافة اللازمة لإقامة الدولة في النهاية رغم عدم وضوح آفاق المستقبل بالنسبة لفلسطين، حيث لا تلوح في الأفق نهاية للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده. وقد قامت بإعداد هذه الدراسة وحدة الأونكتاد المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بمساهمة قدمها كل من مشتاق خان من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وفضل م. النقيب من جامعة واترلو في أونتاريو، كندا.

وتلاحظ الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي الذي أفضى إلى "إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير التقييدية، في سياق ما يمكن تسميته بسياسة الاحتواء اللامتكافئ، قد أدى إلى إلحاق ضرر بالغ بالاقتصاد" مما جعله حبيس "تبعية لمسار سلبي فرضته الهياكل القائمة". وتشير الدراسة إلى أنه مع "تزايد حدة القيود المفروضة والتحدي الهائل المتمثل في بناء مؤسسات عامة حديثة وشفافة في ظل بيئة كهذه، كان من الحتمي أن تتردى نوعية حكم السلطة الفلسطينية منذ فترة الحكم الذاتي الانتقالي". وتضيف الدراسة بأنه ليس من المستغرب أنه أصبح ينظر إلى حكم السلطة الفلسطينية "نظرة قاسية من قبل المراقبين والجهات المانحة، ناهيك عن الشعب الفلسطيني نفسه حسبما أظهرته الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006".

وتبين الدراسة بأن الاقتصاد الفلسطيني قد عانى من انخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة منذ 2000-2004. وقد ثبت أن أي انتعاش تحقق كان قصير الأمد، كما تزايد الاعتماد إلى حد بعيد على المعونة الأجنبية،

---

* **Contacts**: Press Office, +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org; http://www.unctad.org/press.

وحدث تحول ملحوظ بعيداً عن البرامج الإنمائية ونحو المساعدة الغوثية الطارئة ودعم الميزانية. ففي الفترة 1999-2000، كان الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى السلطة الفلسطينية موزعاً علن النحو التالي: قرابة 88.1 في المائة للتنمية، و9.4 في المائة لبرامج الإغاثة الطارئة، و2.6 في المائة لدعم الميزانية. وعلى النقيض من ذلك، فإن توزيع الدعم المقدم من المانحين، خلال الفترة 2001-2004، كان على النحو التالي: 28.4 في المائة فقط لمشاريع التنمية، و29 في المائة للبرامج الطارئة، و42.6 في المائة لدعم الميزانية.

وقد أفضت هذه الظروف إلى ظهور "نقاش مستمر" ضمن السلطة الفلسطينية "لم يسفر بعد عن أية خطوط عريضة واضحة، ناهيك عن أي توافق في الآراء، بشأن الاستراتيجية المُثلى لوضع الاقتصاد الفلسطيني عل مسار من الانتعاش والتنمية المستديمة". وبالتالي فإن جهود التنمية الفلسطينية تواجه "تحدياً متعدد الأبعاد حيث يتوجب المضي في تحقيق الانتعاش والإعمار في ظل: `1` أوضاع صراع مناوئة؛ و`2` قيود منهجية مكثفة على حركة التنقل؛ و`3` الافتقار إلى السيادة الوطنية؛ و`4` برنامج إصلاح طموح، إن لم يكن واسع النطاق إلى حد غير واقعي؛ و`5` مجال التحرك المحدود المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسة العامة من أجل إدارة الاقتصاد؛ و`6` الاعتماد على المعونة الأجنبية الذي أصبح مترسخاً الآن".

وتضيف الدراسة بأنه "ما من شك في أن المساعدة الغوثية الإنسانية ودعم الميزانية يجب أن يظلا، في المستقبل القريب، يشكلان جزءاً رئيسياً من المعونة المقدمة. إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه الأدوات، على أهميتها، لا تكفي لإحداث تغيير في حالة الفقر الفلسطيني وحالة الهشاشة الاقتصادية في سياق سياسة الاحتواء اللامتكافئ. بل يلزم وضع استراتيجية غوثية طويلة الأجل لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني، وهذا هو ما يمكن أن يعتبر معونة "غير مشوهة".

كما تلاحظ الدراسة أن الفساد لا يزال يمثل مشكلة، وإن كانت هذه المشكلة ترتبط إلى حد بعيد بسياسة الاحتواء اللامتكافئ التي يخضع لها الاقتصاد الفلسطيني. وتشير الدراسة إلى التقدم المحرز في بعض المجالات، بما فيها المالية العامة، وتطوير نظام جمركي متكامل ومؤتمت، ولكن البناء على هذه المنجزات قد عوق من جراء استمرار أوضاع الصراع والافتقار إلى السيادة.

وتذهب الدراسة إلى أن المعونة الإنمائية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للأرض الفلسطينية، وينبغي ألا تفرض شروطاً قائمة على أساس التحرير الكامل والإصلاحات الاقتصادية التي قد لا تكون فعالة في ظل ظروف الاحتلال، والقيود المفروضة على حركة التنقل، وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المقومات الاقتصادية الأساسية. وتشير الدراسة إلى أن المعونة الفعالة تقتضي "المضي إلى ما هو أبعد من "حكمة" السياسة الاقتصادية التقليدية، لتشمل تكييف عملية التنمية مع السمات الحالية المميزة للاقتصاد ومع البنية المؤسسية القائمة".

وسوف تعرض نتائج هذه الدراسة على الخبراء الفلسطينيين في القطاعين العام والخاص وعلى الوكالات الدولية المعنية وذلك في منتدى سينظمه الأونكتاد بالتعاون مع معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في رام الله في 17 أيار/مايو 2006. كما سيعرض أثناء هذا المنتدى الذي يستمر ليوم واحد نموذج لتحليل السيناريوهات الاقتصادية والتجارية، أعده الأونكتاد بالاشتراك مع معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) .

*** ** ***